عشية إفتتاح القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025 في باريس

حفل إستقبال الشخصيات الرسمية والإقتصادية والمصرفية العربية والأجنبية

عشية إفتتاح القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025، والتي نظمها إتحاد المصارف العربية، في العاصمة الفرنسية باريس، تحت عنوان: «الصمود الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية، وجمعية المصارف الفرنكوفونية، وجمعية المصارف الأوروبية، والإتحاد الدولي للمصارف والغرفة التجارية العربية الفرنسية، في حضور أكثر من 250 شخصية رسمية وإقتصادية ومصرفية ومالية عربية وأوروبية، وبمشاركة رفيعة المستوى من صانعي السياسات وقادة البنوك والخبراء الإقتصاديين، جرى حفل إستقبال الشخصيات الرسمية والإقتصادية والمصرفية العربية والأجنبية.

لقاء مهم جمع نخبة من الشخصيات البارزة في القطاعين المصرفي والاقتصادي العربي والدولي: معالي الأستاذ حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي المصري - الأستاذ محمد الأتربي، رئيس اتحاد المصارف العربية - الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية - الدكتور محمد معيط، المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي – واشنطن، ورئيس المجموعة العربية وجزر المالديف - السيد لودوفيك بويي، مدير الدبلوماسية الاقتصادية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية – فرنسا

جانب من الشخصيات العربية والأجنبية في حفل الاستقبال

D-MED

نظّمها إتحاد المصارف العربية تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025 في باريس:

ترسيخ الشراكة العربية – الأوروبية في مواجهة التحدّيات العالمية

وإطلاق صناديق إستثمار إستراتيجية وتعزيز التعليم وبناء شراكات طويلة الأمد

الحضور الرسمي والمصرفي

جاء تنظيم إتحاد المصارف العربية، القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية لعام 2025 في العاصمة الفرنسية باريس، تحت عنوان: «الصمود الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية، وجمعية المصارف الفرنكوفونية، وجمعية المصارف الأوروبية، والإتحاد الدولي للمصارف والغرفة التجارية العربية الفرنسية، في توقيت بالغ الحساسية، حيث تزامن إنعقادها مع تحوُّلات إقتصادية عالمية وتحدّيات طارئة أثّرت على سلاسل الإمداد العالمية، وأسواق الطاقة والتوازنات التجارية، وتأكيداً على تعزيز الشراكة المصرفية العربية – الأوروبية – المتوسطية، وتسليط الضوء على فرص التعاون الإقتصادي، وفتح آفاق جديدة مع الأسواق الإفريقية، في حضور أكثر من 250 شخصية رسمية وإقتصادية ومصرفية ومالية عربية وأوروبية، وبمشاركة رفيعة المستوى من صانعي السياسات وقادة البنوك والخبراء الإقتصاديين.

علماً أنه في ختام القمّة، صدرت مجموعة من التوصيات ركّزت على أهمية توسيع مجالات التعاون المصرفي العربي – الأوروبي، وترسيخ الشراكة العربية – الأوروبية في مواجهة التحدّيات العالمية وتفعيل قنوات التمويل المشترك، وإطلاق صناديق إستثمار إستراتيجية، إلى جانب توجيه الجهود نحو تعزيز التعليم، وتبادل الخبرات، وبناء شراكات طويلة الأمد تدعم الإستقرار المالي والتنموي للمنطقة بأسرها.

وفي ختام حفل إفتتاح القمّة، كرّم إتحاد المصارف العربية الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، بمنحه «جائزة الرؤية القيادية»، تقديراً لإسهاماته الرائدة في مجال التنمية المستدامة والعمل الإجتماعي، من خلال رئاسته لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) ومجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة، إضافة إلى دوره المحوري في تعزيز أهداف التنمية على المستويين الإقليمي والدولي.

كما كرّم الإتحاد معالي الاستاذ حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، بمنحه جائزة «الشخصية المصرفية العربية لعام 2025»، ويأتي هذا التكريم تتويجاً لإنجازاته في عدد من الملفات المصرفية، وتقديراً لدوره البارز في تعزيز إستقرار القطاع المصرفي المصري، والإدارة الحكيمة للسياسة النقدية، ودعمه لمسيرة الإصلاح الإقتصادي، كما تعكس الجائزة المكانة المتميّزة

التي يحظى بها القطاع المصرفي المصري إقليمياً ودولياً، في حضور عدد كبير من السفراء العرب المعتمدين في فرنسا، من بينهم السفير علاء يوسف سفير مصر في باريس، بالإضافة إلى قيادات من المؤسسات المالية والمصرفية والدبلوماسية العربية والأوروبية. علماً أن إتحاد المصارف العربية يمنح هذه الجائزة سنوياً لأبرز الشخصيات المصرفية العربية التي حققت إنجازات متميّزة وتركت بصمة واضحة في المجال المصرفي محلياً وإقليمياً.

وقد سبق القمّة، إنعقاد ملتقى دولي مشترك مع غرفة التجارة الدولية – باريس (ICC)، في مقرINSTITUT DU MONDE ARABE ، لمناقشة أهمية التحكيم في القطاع المصرفي والتجاري.

تحدث في إفتتاح القمّة كل من: معالي الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية، والدكتور وسام فتوح الامين العام للإتحاد، ومايا أتيغ المديرة العامة لجمعية المصارف الفرنسية، وفانسان رينا رئيس الغرفة التجارية العربية – الفرنسية، ولودوفيك بويي (Ludovic Pouille) مدير الدبلوماسية الإقتصادية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، والدكتور محمد معيط المدير التنفيذي وعضو مجلس المديرين التنفيذيين وممثل المجموعة العربية والماليف في صندوق النقد الدولي، واشنطن، والدكتور الهادي شايب عينو، المدير العام للمجموعة المهنية لبنوك المغرب والأمين العام لإتحاد المصارف الفرنكوفونية.

جانب من الحضور الرسمي والمصرفي في القمة العربية – الدولية

كلمات الإفتتاح

د. الهادي شايب عينو

د. الهادي شايب عينو

بداية، افتتح أعمال القمّة بكلمة ترحيبية، الدكتور الهادي شايب عينو، المدير العام للمجموعة المهنية لبنوك المغرب، والأمين العام لإتحاد المصارف الفرنكوفونية، فقدّم مفهوم الـ parma–crise لوصف سلسلة الأزمات العالمية المتواصلة، المتشابكة، وغير المتوقّعة، والتي تتابعت منذ جائحة «كوفيد19–»، مؤكداً «أن هذه الأزمات لم تعد إستثناءً، بل أصبحت واقعاً بنيوياً دائماً»، داعياً في هذا السياق إلى «إعتماد حالة من الـparma–résilience، أي القدرة المستمرة والإستباقية للدول والمؤسسات والأفراد على التكيّف وإستشراف الحلول والتفاعل مع المتغيّرات».

وشدّد د. شايب عينو على «أهمية متانة الأنظمة المصرفية ودورها في تحقيق هذه الصلابة، بفضل الرقابة الفعّالة التي تمارسها البنوك المركزية»، مثنياً على حضور عدد من المحافظين البارزين، داعياً في ختام كلمته إلى تحويل الـ parma–crise إلى parma–opportunités، «من خلال شراكات عادلة تقوم على الإحترام المتبادل، والمساواة، ووضع الإنسان في صلب الإهتمامات».

الحضور الرسمي والمصرفي العربي والأوروبي في حفل إفتتاح القمة

الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية:
نحن أمام منعطف جديد يتطلّب رؤية شاملة وآليات أكثر مرونة وإبتكاراً

السيد محمد الإتربي

وأكد معالي الأستاذ محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية في كلمة الإفتتاح «أن تعزيز الشراكة العربية – الأوروبية لم يعد ترفاً، بل ضرورة تفرضها تعقيدات المرحلة»، مشيراً إلى «أن العلاقات الإقتصادية بين الطرفين شكلت عبر العقود ركيزة للإستقرار والنمو، واليوم نحن أمام منعطف جديد يتطلب رؤية شاملة وآليات أكثر مرونة وإبتكاراً»، مشدّداً على «أهمية القطاع المصرفي في لعب دور محوري في تسريع الإستثمارات المستدامة، لا سيما في مجالات الإقتصاد الأخضر والتحوُّل الرقمي والطاقة المتجدّدة»، لافتاً إلى أن «الإستثمارات المتبادلة بين الطرفين بلغت في العام 2024 أكثر من 24 مليار دولار».

وقال الإتربي: «إنّ إنعقاد هذه القمّة يجسد عمق العلاقة بين المنطقتين العربية والأوروبية، ويؤكّد مجدداً أنّ الشراكة العربية – الأوروبية ليست مجرّد خيار إستراتيجي، بل هي ضرورة تفرضها تحديات الحاضر وطموحات المستقبل»، مشيراً إلى «أن العلاقات الإقتصادية بين العالم العربي وأوروبا شكّلت على مدى عقود طويلة ركيزة أساسية للإستقرار والنموّ، ولكننا اليوم أمام منعطف جديد يتطلّب منا جميعاً تعزيز هذه العلاقات ودعم الصمود الإقتصادي في ظلّ التطوّرات الجيوسياسية الحاصلة إقليمياً ودولياً على أسس أكثر مرونة وإبتكاراً وشمولية. وفي هذا السياق، يأتي دور القطاع المصرفي العربي والأوروبي كرافعة للتنمية، وكمحرّك رئيسي لتعزيز الإستثمارات المتبادلة التي بلغت خلال العام 2024 وحده 24 مليار دولار، إضافة إلى تسهيل حركة رؤوس الأموال، ودعم المشاريع المستدامة، لا سيّما في مجالات الإقتصاد الأخضر، والتحوّل الرقمي والطاقة المتجدّدة».

أضاف الإتربي: «إنّ إتحاد المصارف العربية، بصفته منصّة تجمع المؤسسات المالية والمصرفية العربية، يؤمن بأهمية بناء جسور الثقة والتكامل مع نظرائه الأوروبيين، والعمل على إيجاد آليات فاعلة للتعاون المشترك، سواء عبر تطوير الأدوات التمويلية، أو توسيع مجالات الحوار، والتنسيق حول التشريعات والمعايير المصرفية»، مؤكداً «أنّ الشراكة المنشودة بين المنطقتين لا يُمكن أن تقتصر على الجوانب الإقتصادية فحسب، بل يجب أن تشمل بُعداً إنسانياً وتنموياً يُعزّز من التفاهم المتبادل ويُكرّس قيم التعاون من أجل مستقبل أكثر إستقراراً وإزدهاراً، إلاّ أنّ تحويل هذا التعاون من مجرد مصالح مشتركة إلى ثقافة راسخة، يتطلّب رؤية شاملة وجهوداً منهجية تتضمّن بناء الثقة من خلال الشفافية والتكامل، وتوجيه الإستثمارات نحو مشاريع تنموية مشتركة، وإطلاق صناديق إستثمار عربية – أوروبية، إضافة إلى تعزيز التعليم والتبادل الثقافي لبناء جسور دائمة. والمطلوب اليوم في هذا المجال، إرادة سياسية واضحة، ورؤية إقتصادية بعيدة المدى، وأدوات تنفيذية عملية، تحوّل هذه الشراكة من فرصة كامنة إلى واقع ملموس يخدم شعوب المنطقتين».

وقال الإتربي: «في ظل التطوّرات الجيوسياسية والإقتصادية الراهنة، يشهد العالم تغيّرات عميقة تفرض علينا، كدول عربية وأوروبية، أن نعيد التفكير في أنماط التعاون والشراكة. فقد عانت دول عربية عدة خلال السنوات الأخيرة من أزمات حادة، فالوضع في لبنان لا يزال يعاني الجمود الإقتصادي، والسودان يشهد صراعاً داخلياً مدمّراً يُهدّد الإستقرار الإقليمي، كما أن آثار النزاعات في اليمن لا تزال تُلقي بظلالها على المنطقة، ونتطلّع قدماً إلى إعادة إزدهار سوريا. وفي المقابل، لا تزال القارة الأوروبية تواجه تحدّيات غير مسبوقة نتيجة تداعيات الحرب في أوكرانيا، والتي أثّرت على سلاسل الإمداد العالمية وأعادت ترتيب أولويات الأمن والطاقة، فضلًا عن التحدّيات المتعلّقة بالتضخُّم، والهجرة، والأمن الغذائي والطاقي، كذلك أدّى رفع التعرفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على الواردات من جميع دول العالم إلى صدمة تجارية وإقتصادية، وهدّدت بتراجع حجم التجارة الدولية، وربما حتى قطعها.

كل هذه التحدّيات تُبرز، بشكل واضح، أهمية تعزيز التكامل العربي – الأوروبي، ليس فقط من أجل تبادل المنافع الإقتصادية، بل كضرورة إستراتيجية لضمان الإستقرار الإقليمي والدولي. فالإستثمارات العربية في أوروبا، التي تجاوزت في بعض الحالات

عشرات المليارات من الدولارات، تلعب دوراً محورياً في دعم النمو الأوروبي، وفي المقابل تفتح الأسواق الأوروبية فرصًا نوعية للدول العربية لتنويع اقتصاداتها ونقل التكنولوجيا والمعرفة».

وختم الإتربي بالقول: «إننا نتطلّع من هذه القمّة إلى زيادة الثقة المتبادلة بين الدول العربية ودول الإتحاد الأوروبي، وعلى رأسها فرنسا، وتعزيز التعاون في كافة المجالات سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية، حضارية أو ثقافية، تكنولوجية أو علمية، وبالأخصّ تجارية، بما يؤدّي إلى دعم الصمود الإقتصادي في ظلّ التحديات التي تمرّ بها المنطقة والعالم، لا سيّما في القطاع المصرفي العربي الذي يظلّ العامل الرئيسي للتمويل. ويبقى إتحاد المصارف العربية مستعدّاً للمضي قدماً على طريق الشراكة المتوسطية، والمنفعة المتبادلة للفرص، ومواجهة التحدّيات التي تشهدها منطقتنا العربية. ولنا كبير الأمل لتقوم أوروبا الموحّدة بالدور المستقل من أجل تحقيق التوازن لصالح الأهداف الإنسانية في تحقيق العدالة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وحماية السلام والإستقرار الإقليميين».

معالي الأستاذ حسن عبدالله متوسطاً صاحب السمو الملكي
الأمير عبد العزيز بن طلال آل سعود وسعادة الأستاذ محمد الإتربي

مشاركة رسمية وعربية ومصرفية عربية وأوروبية في القمة

كلمات رئيسية

شهدت الجلسة الإفتتاحية للقمّة، كلمات رئيسية لعدد من الشخصيات الدولية البارزة، عكست إلتزاماً جماعياً بتعزيز التعاون العربي الأوروبي في مواجهة التحدّيات الإقتصادية والجيوسياسية المتصاعدة.

مايا أتيغ: إعتماد أدوات تمويل مبتكرة
تدعم التحوُّل الرقمي والطاقة النظيفة

مايا أتيغ

أعربت السيدة مايا أتيغ المديرة العامة لاتحاد المصارف الفرنسية، عن إعتزازها بإستضافة باريس لهذا الحدث، مؤكدة «أن العلاقات العربية – الفرنسية تتجاوز البُعد الإقتصادي لتشمل عمقاً ثقافياً وإنسانياً»، داعية إلى «إعتماد أدوات تمويل مبتكرة تدعم التحوُّل الرقمي والطاقة النظيفة كجزء من شراكة إستراتيجية مستدامة».

وأكدت مايا أتيغ «أهمية دعم النمو الإقتصادي المرن في ظل الأزمات المتعددة التي يشهدها العالم»، مسلّطة الضوء على «الروابط التاريخية والإقتصادية بين فرنسا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط العربية»، داعية إلى «إعتماد أطر تنظيمية مبسطة وبراغماتية من شأنها تعزيز هذه الشراكات»، ومشدّدة على «ضرورة مواصلة التعاون الأورو–متوسطي في مجالات التحوُّل الرقمي والتمويل الأخضر والشمول المالي، مع ضمان وضوح الأنظمة التنظيمية لتشجيع الإستثمارات الدولية المستمرة».

فنسنت رينا: الشراكة ضرورة إستراتيجية
لمواجهة الأزمات وتعزيز الثقة بين المؤسسات

فنسنت رينا

أما فنسنت رينا رئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية، فشدّد على «أن الشراكة بين العالمين العربي والأوروبي لم تعد خياراً، بل ضرورة إستراتيجية لمواجهة الأزمات»، مشيراً إلى «أهمية الإستثمار في القطاعات الحيوية وتعزيز الثقة بين المؤسسات لدعم المشاريع المشتركة».

وأشار فنسنت رينا في كلمته إلى «مخاطر الاضطرابات العالمية والتجزئة الجيوسياسية»، داعياً إلى «تجاوز الحوار النظري نحو تنفيذ إجراءات ملموسة لتعزيز التحالفات الإستراتيجية بين أوروبا والعالم العربي»، مركزاً على «ضرورة دعم جهود التعافي في الدول العربية المتأثرة بالأزمات مثل لبنان والسودان وسوريا وفلسطين، بالإضافة إلى بلورة إستراتيجية ثلاثية الأطراف بين أوروبا والمنطقة العربية وأفريقيا، تضمن مشاركة حقيقية لأفريقيا كطرف رئيسي»، مؤكداً «أن القطاع المالي هو المحرّك الرئيسي لتمويل التحوّلات في مجالات الطاقة والبنية التحتية والنمو الشامل»، داعياً إلى «وضع آليات متابعة واضحة لترجمة مخرجات القمّة إلى نتائج قابلة للقياس».

محمد معيط: المرونة الإقتصادية ضرورة
والشراكة العربية – الأوروبية تحقق الإستقرار

وفي السياق ذاته، أوضح الدكتور محمد معيط المدير التنفيذي وعضو مجلس المديرين التنفيذيين وممثل المجموعة العربية والماليديف في صندوق النقد الدولي، واشنطن، «أن المرونة الإقتصادية أصبحت ضرورة لا غنى عنها»، داعياً إلى «إصلاحات هيكلية وإستثمارات في رأس المال البشري والبنية التحتية»، ومؤكداً «أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحقيق الإستقرار والنمو المستدام عبر سياسات مالية مرنة وتكامل الموارد والخبرات».

وشدّد معيط على «الحاجة العاجلة إلى تعزيز صمود الإقتصادات في مواجهة التحدّيات المتزايدة مثل النزاعات، واضطرابات سلاسل الإمداد، والمخاطر المناخية»، مؤكداً «أن المرونة الإقتصادية يجب أن تتجاوز الإستجابات الظرفية نحو إصلاحات هيكلية تقوم على الابتكار والتعاون والإستدامة»، داعياً إلى «إعتماد إستراتيجيات شاملة وإستباقية تتيح تحويل الأزمات إلى فرص للنمو والتحوُّل».

الدكتور محمد معيط

مقدم الحضور

لودفيك بويي: السلام والإستثمار ركيزتان
لا تنفصلان في بناء مستقبل آمن

من جهته، أكد لودوفيك بويي (Ludovic Pouille) مدير الدبلوماسية الاقتصادية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، «أن السلام والإستثمار يشكّلان ركيزتين لا تنفصلان في بناء مستقبل آمن»، لافتاً إلى «أهمية تعزيز الحوار السياسي والإقتصادي بين ضفتي المتوسط، وسعي بلاده إلى تحقيق سلام شامل في المنطقة بالتعاون مع الشركاء الإقليميين».

لودفيك بويي

«جائزة الرؤية القيادية» للأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
عُرِف بدوره البارز في العمل الإنساني والإجتماعي والتنموي

مثّلت الجلسة الإفتتاحية وحفل التكريم، إنطلاقة نوعية لأعمال القمّة، حيث جمعت بين الرؤية الإستراتيجية والإعتراف بالإنجازات الرائدة، وجدّد إتحاد المصارف العربية إلتزامه تحويل نتائج هذا الحوار إلى خطوات عملية ملموسة، وتعزيز أطر التعاون البنّاء بين المؤسسات المالية في العالم العربي وأوروبا، بما يخدم التنمية الشاملة والمستدامة ويُعزّز الصمود الإقتصادي في مواجهة تحدّيات الحاضر والمستقبل.

في هذا السياق، كرّم إتحاد المصارف العربية ممثلاً برئيسه معالي الأستاذ محمد الإتربي والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، بمنحه «جائزة الرؤية القيادية»، تقديراً لإسهاماته الرائدة في مجال التنمية المستدامة والعمل الإجتماعي، من خلال رئاسته لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) ومجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة، إضافة إلى دوره المحوري في تعزيز أهداف التنمية على المستويين الإقليمي والدولي.

الدكتور وسام فتوح يلقي كلمته في القمة

وقال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح في كلمة التكريم: «يشرّفني أنّ أتحدّث إلى جمعكم الكريم، وأنّ أرحّب بكم مجدّداً في أعمال القمة المصرفية العربية – الدولية لعام 2025، والتي تضمّ نخبة من صنّاع القرار والخبراء والقياديين والدبلوماسيين، وأتقدّم منكم جميعاً بخالص الشكر والتقدير لتشريفنا بحضوركم ومشاركتكم في هذه المناسبة.

بكثير من الإعتزاز، يُشرّفنا أن نُكرّم اليوم، شخصية قيادية بإمتياز، عُرِفت بدورها البارز في العمل الإنساني والإجتماعي والتنموي، وبإلتزامها المتواصل في خدمة مجتمعاتها، شخصيّة إستثنائية، كرّست جهودها ووقتها ورؤيتها لخدمة الإنسان، أينما كان بلا تمييز أو حدود.

حمل إرث والده المستنير في قلبه ووجدانه، المغفور له صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود – طيّب الله ثراه، وأخذ على عاتقه الإستمرار في هذا الإرث وتوسّعه وتحقيق أهدافه، في أكثر من 30 دولة حول العالم، مُركّزاً على دعم بنوك الفقراء في عدد من الدول، لا سيما في أفريقيا وآسيا، ما أسهم بتعزيز الشمول المالي للفئات المهمّشة؛ شخصية تتحلّى بالعزيمة الصلبة، الإرادة الثابتة، الإلتزام بالمسؤولية، وحبّ الإبداع والإبتكار ودقّة التنظيم.

إنــه صاحــب الســمو الملكــي الأميــر عبــد العزيــز بــن طــلال بن عــبــد الــعزيــز آل ســعــود

يرأس صاحب السمو برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، ومجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة، وعدداً من المؤسسات التي أسّسها والده الراحل، المغفور له صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، منها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، المجلس العربي للطفولة والتنمية، والشبكة العربية للمنظمات الأهلية، كما يشغل منصب أمين عام أوقاف الأمير طلال. وقد إستوحى سموه من متحف «راعي المحبة» والده المغفور له، مسيرة عامرة بالإنجازات، فحافظ بأمانة وإقدام على الإرث الصالح، الذي أنار أمامه الدرب على طريق الإنسانية، ولا بدّ لهذا الإرث أن يبقى بجهوده الصادقة، ولنهجه المتوقّد بكلّ معاني الخير والعطاء.

صاحب السمو، إنّ تكريمكم اليوم، وإن كان رمزاً بسيطاً إنما يحمل في طيّاته تقديراً عميقاً من كل من لمس أثر عطاءاتكم، وإستفاد من مشاريعكم، وتأثّر بإيمانكم الراسخ، بأنّ الإنسان محور التنمية، وإن الإستثمار الحقيقي هو في بناء قدراته ومستقبله من أجل عالم أكثر عدالة وكرامة وإنسانية.

وفي الختام، أدعـو السيد رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية الأستاذ محمد الإتربي، وأدعـو: صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود لإستلام درع جائزة «الرؤية القيادية».

معالي الأستاذ محمد الإتربي يقدم الدرع التقديرية إلى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز آل سعود

الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود:

جهود إتحاد المصارف العربية في تعزيز التنمية المستدامة تؤكدّ أهميته كقوّة إستراتيجية فاعلة تدفع نحو التغيير الإيجابي

وألقى الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود كلمة شكر فيها إتحاد المصارف العربية على منحه الجائزة، فقال: «تحضرني ذكرى وإرث رجل عظيم، المغفور له بإذن الله، سيدي ووالدي صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود، الذي رسم ملامح مسار تنموي رائد، من خلال تأسيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، ومبادراته العالمية الإنسانية التي لم تفرّق بين جنس ولا لون ولا ديانة ولا دولة، لتكون سبّاقة وصادقة، وأبرزها تأسيس البنوك المتخصّصة في الشُّمول المالي، في خطوة مبكرة ورائدة، سبقت الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، مؤكّداً أن التنمية الحقيقية هي تلك التي تسعى لتمكين الإنسان وضمان حياة آمنة ومستقرّة للجميع.

وما نحن إلاّ امتداد لهذا الإرث التاريخيّ والمسؤوليّة الإنسانيّة، سائلاً الله أن يُعيننا على اقتفاء أثره ومواصلة رسالته السامية لما فيه خير البشريّة.

إن الجهود التي يبذلها إتحاد المصارف العربية في تعزيز التنمية المستدامة، ودعم إقتصاد المعرفة، وتشجيع ريادة الأعمال، وتوسيع دائرة الشمول الماليّ، تؤكدّ أهميته كقوّة استراتيجية فاعلة، تدفع نحو التغيير الإيجابي.

ونحن على يقين بأن تعاوننا الوثيق، وشراكاتنا المثمرة، كفيلة بمواجهة كافة التحدّيات التي تعرضنا، من تحقيق الأمن الغذائي والتحوُّل الرقمي، إلى تمكين الشباب وبناء اقتصاديات خضراء ومستدامة.

وإن حوّلنا أقوالنا إلى أفعال، فسوف نرى، إن شاء الله، أثرنا التنموي الذي نسعى إليه جميعاً، خصوصاً في هذا الوقت الحرج الذي تمرُّ به الإنسانية، فإننا لن نكتفي بتحقيق تحسين حياة الإنسان فقط، بل سنصل إلى الهدف الأسمى، وهو إحياء الأمل بأننا ما زلنا نتمسك بالقيم النبيلة، وعلى رأسها إغاثة المحتاج، ودعم الفئات الأقل حظاً، وتمكين الفقراء بالحصول على حياة أكثر كرامة وإنسانية».

المشاركون الرسميون في صورة جماعية في القمة العربية – الدولية في باريس

جائزة «محافظ العام 2025» لمحافظ «المركزي المصري» حسن عبد الله
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
أرسى أُسس الإستقرار النقدي بفضل قراراته الجريئة ورؤيته الإستراتيجية

ثم ألقى **الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية**، كلمة مؤثّرة خلال حفل تكريم محافظ البنك المركزي المصري معالي حسن عبد الله بجائزة «محافظ العام 2025»، فقال عن المكرّم المحافظ عبد الله: «لقد تخطّى معايير المحافظ الناجح، وإرتقى بفكره ورؤيته، وحكمته وشجاعته إلى نموذج المحافظ الذي قهر الصعاب، وقاده حسّه الوطني إلى إرساء أسس الإستقرار النقدي في مصر»، معتبراً أن السياسات النقدية التي إعتمدها المحافظ أسهمت في القضاء على السوق السوداء وتعزيز إحتياطي النقد الأجنبي، في إنجاز وصفه بأنه «وليد رؤية إستراتيجية وشجاعة إدارية إستثنائية».

وقال د. فتوح: «من مصر الحبيبة، أثبت براعته في إدارة العديد من الملفات الصعبة بفضل قراراته الجريئة، ورؤيته الإستراتيجية، التي شكّلت المحرّك الرئيسي وراء وضع السياسات الحكيمة، إضافة إلى دوره الرقابي والإشرافي الناجح على البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري.

ولم تكن إنجازاته وليدة الصدفة، بل كانت نتاج جهود متواصلة على مدار سنوات من الخبرة والعمل المتفاني، تحيط به عزيمة صلبة، حيث كتبت هذه الجهود تاريخاً مشرّفاً بشّر بتوليه أعلى المناصب.

معه، عادت السياسة النقدية في مصر إلى مسارها الصحيح، بعد أزمات متتالية، إثر التطوّرات الجيوسياسية التي إستحكمت في المنطقة ولا تزال، أثبت براعته في إدارة الملفات المعقّدة، قراراته الشجاعة تضمّنت القضاء على السوق السوداء للعملة، ومعالجة الأزمة الحادّة للنقد الأجنبي، التي على أثرها إستقرّ الإقتصاد الوطني.

إنّــه محافــظ البنــك المركــزي المصــري
معالـــي الأســـتاذ حســـن عبـــد الله

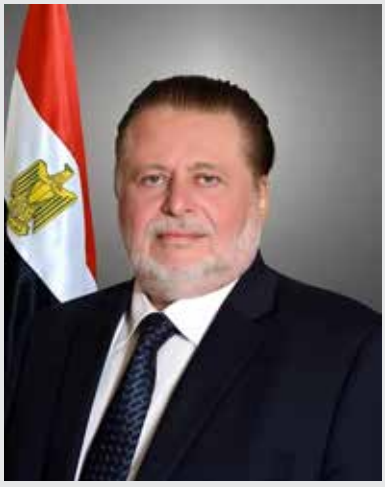

حافظ معاليه على علاقة متينة مع جميع الشركاء المحليّين والدوليين، ساهم في تأمين أكثر من 50 مليار دولار في أوائل العام 2024، ما أسهم في إرتفاع إحتياطات البنك المركزي المصري إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، وبلغت نحو 47 مليار دولار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، إثر إتّخاذ البنك المركزي المصري إجراءات مهمّة في إدارة السياسة النقدية للبلاد.

أدرك أهميّة دعم المصريين العاملين في الخارج، فأصدر قرارات عدة ساهمت في زيادة تحويلاتهم وعزّزت ثقتهم بمستقبل بلدهم، وبفضل هذه الثقة حقّقت تحويلات المصريين العاملين في الخارج قفزات متتالية لتصل إلى أكثر من 32 مليار دولار.

في عهد معاليه، وبفضل قراراته الصائبة، وخبراته المتراكمة، ورؤيته الثاقبة عزّز الثقة العربية والدولية بإستقرار مصر المالي والإقتصادي، فشهدت مصر أكبر زيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، وشهد القطاع المصرفي المصري طفرة ملحوظة تمثّلت في توسيع نطاق الأعمال، وتحسين الخدمات والعمليات المصرفية، والمضي قدماً في مجالات التحوّل الرقمي.

قائمة الإنجازات لمعالي المُكرّم بيننا اليوم، تطول وتطول، ولكن العامل الأبرز الذي صوّب المسار، وأرسى أسس النهوض والإستقرار، هو عامل الثقة التي تولّدت بفترة زمنية قصيرة وسريعة، عجّلت بإحياء الدورة الإقتصادية في مصر، وفتحت آفاقاً واسعة للإستثمار الذي إنتظره الشعب المصري الطيّب ليعود إلى هذه الواحة المليئة بالفرص والإمكانات.

بكثير من الإعتزاز، يتشرّف إتحاد المصارف العربية بتتويج معالي الأستاذ حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري بجائزة محافظ العام 2025، إيماناً منا بأننا نمنحه أقل ما يستحق، فقد تخطى معايير المحافظ الناجح، وإرتقى بفكره ورؤيته، وحكمته وشجاعته إلى نموذج المحافظ الذي قهر الصعاب، وقاده حسّه الوطني وإلتزامه الصادق لتحقيق ما تصبو إليه مصر الحبيبة من رخاء ورفاه ونماء، ومعه تستمر مسيرة النهوض والريادة إلى ما شاء الله.

أدعو معالي المحافظ الأستاذ حسن عبد الله ليتفضّل إلى المنصّة، وأدعو السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الإتحاد ليتفضّلوا إلى المنصّة».

معالي المحافظ الأستاذ حسن عبدالله يسلّم الدرع التقديرية من الدكتور جوزيف طربيه وفانسان رينا

محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد اللّه:

مسار التعافي النقدي في مصر تحوُّل إستثنائي

وفي كلمته، هنأ معالي حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال لمناسبة منحه «جائزة الرؤية القيادية»، معبّراً عن شكره لإتحاد المصارف العربية على تكريمه بجائزة «محافظ العام 2025»، مؤكداً أن هذا التكريم يعكس الجهود الجماعية التي بذلها البنك المركزي المصري والقطاع المصرفي والحكومة المصرية».

ووصف عبد الله مسار التعافي النقدي في مصر بأنه «تحوُّل إستثنائي»، مشيراً إلى «نجاح البلاد في توحيد سعر الصرف في مارس/ آذار 2024 والإنتقال إلى نظام صرف مرن حقيقي قائم على آليات العرض والطلب»، داعياً إلى «تغيير ثقافي في كيفية تقييم أداء البنوك المركزية، بحيث يُقاس النجاح بمدى السيطرة على التضخُّم، وليس بمستوى سعر صرف العملة»، لافتاً إلى «إرتفاع الإحتياطي الأجنبي من 33 مليار دولار في العام 2022 إلى 48.5 ملياراً، إلى جانب إنخفاض معدّل التضخُّم من 38 % إلى 16 %، مع ترسيخ توقُّعات السوق بشكل فعّال».

وحذّر المحافظ عبد الله من «مخاطر التدخل السياسي في عمل البنوك المركزية»، داعياً إلى «جهود جماعية لحماية إستقلاليتها المؤسسية»، مشيداً بموضوع القمّة وأهميته في ظل التحدّيات الاقتصادية العالمية، مؤكداً ضرورة التضامن والعمل المشترك بقوله: «متّحدون نقف، متفرقون نسقط».

معالي المحافظ الأستاذ حسن عبدالله

جلسات القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025 في باريس
تناولت التعاون الإقتصادي العربي – الأوروبي والتحدّيات المشتركة

صورة جماعية للمشاركين الرسميين في القمة

رمت القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025 إلى تحقيق العديد من الأهداف، منها تعزيز حوار التعاون بين الجهات المعنية في أوروبا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا حول التحدّيات الإقتصادية والمصرفية المشتركة، وإستكشاف فرص تسريع النمو الإقتصادي من خلال تعزيز الإستثمار والتجارة والإبتكار التكنولوجي، ومناقشة التحدّيات الإقتصادية والجيوسياسية التي تواجه أوروبا، مع التركيز على أثر حالة عدم اليقين العالمية على الأنظمة المالية في المنطقة، والتعاون المصرفي والمالي العربي الأوروبي، ودراسة إستراتيجيات إنعاش وإعادة هيكلة القطاعات المصرفية في الدول المتضرّرة من الأزمات في المنطقة العربية، وتوفير خارطة طريق للتعافي والنمو، وإنشاء منصّة لتبادل قصص النجاح والدروس المستفادة من مختلف الإقتصادات في المنطقة الأورومتوسطية، مع التركيز على تعزيز إستقرار القطاع المالي وقدرته على الصمود.

وقد ناقشت القمّة في ثلاث جلسات كالتالي: الأولى تحت عنوان «تسريع التعاون بين أوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا»، وذلك من خلال تعزيز التجارة والإستثمار بين الجهات الثلاث، وتعزيز تدفقات رأس المال بين فرنسا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا، وأيضاً التحوُّل في مجال الطاقة وفرص الاستثمار.

أما الجلسة الثانية فتناولت «مبادرات التعاون الإقتصادي العربي الأوروبي»، من خلال «تعزيز التحالف الإقتصادي العربي الأوروبي في عالم منقسم»، و«مواجهة التحدّيات الجديدة للتجارة العالمية»، و«الصمود الإقتصادي في أوروبا في ظلّ التطوُّرات الدولية».

والجلسة الثالثة تركّزت حول «إنعاش وإعادة هيكلة القطاعات المصرفية في الدول العربية المتضرّرة من الأزمات»، و«تحديث الأنظمة المصرفية في الدول المتضرّرة من النزاعات: في لبنان، وسوريا، والعراق، واليمن، والسودان»، و«تهيئة بيئة دولية مواتية لتعافي القطاع المصرفي، والإستقرار الإقتصادي»، و«تعزيز أطر مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لإعادة بناء الثقة ومكافحة الجريمة المالية».

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«التعاون الإقتصادي الأوروبي – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – أفريقيا»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «التعاون الإقتصادي الأوروبي – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – أفريقيا»، نقاطاً عدة هي: تعزيز التجارة والإستثمار الثلاثي بين أوروبا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا، وتعزيز تدفقات رأس المال بين فرنسا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا، والتحوُّل في قطاع الطاقة وفرص الإستثمار فيه، والإبتكار المصرفي وتحدّيات المخاطر السيبرانية وأمن البيانات.

تحدث في الجلسة الأولى كل من: Benoit Chervalier نائب رئيس المؤسسة من أجل أفريقيا – MEDEF الدولية، وLionel Rapaille مدير المديرية العالمية لبنك الإستثمار الأوروبي، لوكسمبور، وSebastien De Brouwer نائب الرئيس التنفيذي في الاتحاد المصرفي الأوروبي (بروكسيل)، وناصر القحطاني المدير التنفيذي لـ «أجفند»، وBongi Kunene المدير الإداري في جمعية البنوك في جنوب أفريقيا – BASA، وأحمد بن يحيى، نائب المدير العام لبنك أفريقيا BOA، المغرب. أدار الجلسة Dominque Brunin مدير التطوير والعلاقات المؤسسية في غرفة التجارة الفرنسية العربية.

جانب من الحضور المصرفي في الجلسة الأولى

الجلسة الثانية

«مبادرة التعاون الإقتصادي العربي – الأوروبي»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «مبادرة التعاون الإقتصادي العربي – الأوروبي» نقاطاً عدة هي: تعزيز التحالف العربي والأوروبي في عالم منقسم، ومواجهة التحدّيات العالمية والتجارية الجديدة، والمرونة الاقتصادية في أوروبا في ظل التطورات الدولية.

تحدث في الجلسة الثانية كل من: Francis Malige المدير العام ورئيس مجموعة أعمال المؤسسات المالية في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وFrancois Haas نائب المدير العام في المديرية العامة للعمليات في بنك فرنسا، وعبد العزيز المخلافي المدير العام لغرفة التجارة والصناعة العربية – الألمانية، ألمانيا، وHedwige Nuyens المدير الإداري للإتحاد المصرفي الدولي (IBFed)، وإيناس بن كريّم المستشارة السياسة لمعهد العالم العربي، فرنسا.

أدار الجلسة الدكتور أنطوان صفير، مستشار رئيس الجمهورية اللبنانية، ومحامي في نقابة المحامين في باريس، وشريك منتسب في نقابتي مونتريال وواشنطن العاصمة، وأستاذ في القانون الدولي.

الجلسة الثالثة

«إنعاش وإعادة هيكلة القطاعات المصرفية في الدول العربية المتضرّرة من الأزمات»

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «إنعاش وإعادة هيكلة القطاعات المصرفية في الدول العربية المتضرّرة من الأزمات»، نقاطاً عدة هي: تحديث النظام المصرفي في البلدان المتضرّرة من الصراعات: حالة لبنان وسوريا واليمن والعراق وفلسطين والسودان، وتعزيز وتمكين البيئة الدولية لتعافي القطاع المصرفي والإستقرار الإقتصادي وإستعادة العلاقات المصرفية المتبادلة، وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لإعادة بناء الثقة ومكافحة الجرائم المالية.

تحدث في الجلسة الثالثة كل من: Carlos Code مسؤول قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD، فرنسا، ومروان بركات كبير الإقتصاديين ورئيس قسم الأبحاث في بنك عوده، والدكتور فؤاد زمكحل رئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL، وعميد كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف (اليسوعية) في بيروت USJ، وHugo Bruel نائب رئيس مكتب المنطقة الإقتصادية في الشرق الأوسط – السفارة الفرنسية في بيروت، وجورج فارس نائب الرئيس في WHISH MONEY – لبنان. أدار الجلسة ليلى داغر، مساعدة الرئيس للسياسات العامة وأستاذة مشاركة في مادة الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية ومحاضرة مساعدة في جامعة جورج واشنطن (GWU).

وتولى التقديم التحليلي لجلسات القمّة المحامي الدكتور علي زبيب، المتخصّص في القانون المصرفي الدولي.

المؤسسات المصرفية والمالية الراعية للقمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025

كرم إتحاد المصارف العربية المؤسسات المصرفية والمالية الراعية للقمّة الإقتصادية والمصرفية العربية - الدولية 2025، والتي نظمها إتحاد المصارف العربية، في العاصمة الفرنسية باريس، تحت عنوان: «الصمود الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية، وجمعية المصارف الفرنكوفونية، وجمعية المصارف الأوروبية، والإتحاد الدولي للمصارف والغرفة التجارية العربية الفرنسية، في حضور أكثر من 250 شخصية رسمية وإقتصادية ومصرفية ومالية عربية وأوروبية، وهي كالتالي:

خوسيه طربيه – رئيس المجموعة Wish

سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي البنك الأهلي

الدكتور أحمد جلال الرئيس التنفيذي لـ EBank

حامد حسونة المدير الاقليمي. اليوباف – مصر

منير جازولي، BANK OF AFRICA

احمد إسماعيل حسن ، الرئيس التنفيذي، البنك العربي – مصر

هاني العلي المدير الإقليمي – البنك الأهلي اليمني

هشام عبد العال، نائب الرئيس التنفيذي بنك القاهرة

بنك مصر

تكريم الأستاذ دومينيك برونين، مدير إدارة التنمية والعلاقات الخارجية، باريس

توصيات القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025 في باريس:
إطلاق مبادرة تعاون إقتصادي ثلاثي بين أوروبا والعالم العربي وإفريقيا
تركّز على مشاريع إستراتيجية في مجالات المياه والطاقة والتعليم والربط اللوجستي

سلّطت القمّة الإقتصادية والمصرفية العربية – الدولية 2025 في باريس، تحت عنوان: «الصمود الاقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، والتي نظمها إتحاد المصارف العربية تحت رعاية رئيس الجمهورية الفرنسية ايمانويل ماكرون، وبالتعاون مع جمعية المصارف الفرنسية وجمعية المصارف الفرنكوفونية وجمعية المصارف الأوروبية، والإتحاد الدولي للمصارف، والغرفة التجارية العربية الفرنسية وفي حضور أكثر من 250 شخصية رسمية وإقتصادية ومصرفية ومالية عربية وأوروبية، على تعزيز الشراكة المالية والثقافية بين أوروبا والعالم العربي، ودعم مشاريع التحول الرقمي والطاقة المتجددة، والحاجة إلى أطر تنظيمية مرنة للذكاء الاصطناعي والعملات الرقمية، وتطوير أسواق المال كبديل عن التمويل بالدين، والإنتقال من الصمود إلى إعادة الإعمار في الدول المتأزمة، ومواجهة تداعيات الأزمات الجيوسياسية على الإستقرار الإقتصادي، وإستغلال فرص ما بعد الأزمات كمجال للتعاون والنمو وتوحيد المعايير التنظيمية وتعزيز الثقة بين الأنظمة المصرفية.

وبعد عرض لأوراق العمل، ونقاشات حول المواضيع المشار إليها، أوصى المجتمعون بالتالي:

1. إطلاق مبادرة تعاون إقتصادي ثلاثي بين أوروبا، العالم العربي، وإفريقيا تركز على مشاريع إستراتيجية في مجالات المياه، الطاقة، التعليم، والربط اللوجستي.
2. تعزيز التنسيق التنظيمي والمصرفي بين الهيئات الأوروبية والعربية لضمان الإستقرار المالي، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال، وتوحيد المعايير الرقابية، وخصوصاً في ما يتعلق بالتحوُّل الرقمي والتمويل الأخضر.
3. إنشاء منصّة دائمة للحوار المالي بين أوروبا والمنطقة العربية وإفريقيا تعمل على إستباق الأزمات الجيوسياسية والإقتصادية ووضع سياسات تمويلية مشتركة.
4. تعزيز الدبلوماسية الثقافية والمؤسسية لدعم الشراكة الإقتصادية عبر دعم مؤسسات مثل معهد العالم العربي، وتوقيع إتفاقيات بين الغرف التجارية والمصارف لتعزيز التعاون المؤسسي.
5. إطلاق «منطقة إختبار تنظيمية» مشتركة للإبتكار المالي تسمح بتجريب العملات الرقمية، الذكاء الإصطناعي المالي، والتوكننة، في بيئة رقابية مرنة وموحّدة.
6. دعم الشمول المالي وريادة الأعمال في العالم العربي من خلال برامج تمويل ميسّرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المبادرات النسائية والشبابية.
7. التحوُّل من المرونة إلى إعادة البناء والتعافي الإقتصادي المستدام، خصوصاً في دول الأزمات كلبنان، سوريا، فلسطين، والسودان، عبر تمويل مستهدف وتنمية مدروسة.
8. تشجيع التكامل الإقليمي في سلاسل الإمداد والتجارة لتقليل الإعتماد الخارجي وتعزيز القدرة التنافسية بين أوروبا والعالم العربي وإفريقيا.
9. دعم بناء أنظمة مالية مرنة وقابلة للتكيّف من خلال إصلاحات مالية وهيكلية طويلة الأمد، تقودها سياسات رشيدة، وشراكات فاعلة مع المؤسسات التنموية.
10. تحفيز الشراكات بين البنوك الوطنية والمؤسسات المالية العربية والإقليمية
لدعم إعادة بناء الثقة وتوفير التمويل الموجه لإعادة الإعمار، من خلال أدوات تمويل مشتركة وتبادل للخبرات.
11. إطلاق برنامج إصلاح مصرفي ومساعدات فنية بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدولي لتعزيز الرقابة، معالجة الديون المتعثرة، واستعادة الثقة في القطاع.
12. تعزيز الدمج الرقمي المالي وتمويل المغتربين من خلال البنية القانونية والتقنية لتسهيل التحويلات الرقمية، وتمويل المشاريع من خلال سندات موجهة للجاليات.

في الختام، أبرق المجتمعون شاكرين الرئيس إيمانويل ماكرون، والشعب الفرنسي على رعايتهم وإحتضانهم فعّاليات هذه القمّة، وتمنوا لفرنسا المزيد من التقدم والإزدهار. كما أثنى المجتمعون على دور إتحاد المصارف العربية المميّز في هذه الظروف التي تشهدها منطقتنا العربية وجهوده على الدفع في تطوير الحوار العربي الأوروبي وزيادة التعاون بين المنطقتين.